



بيان اللجنة الجمعية العامة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الضم هو تهديد لحل الدولتين

مع تحول انتباه العالم إلى مكافحة جائحة كوفيد-19، يواجه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال أزمة إضافية - تهديد الضم.

حتى أثناء حالة الطوارئ الصحية غير المسبوقة، واصلت إسرائيل، سلطة الاحتلال، ترسيخ الاحتلال الغير قانوني و أعلنت بصورة واضحة عن نيتها بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع استمرار حصار قطاع غزة.

يقع على عاتق المجتمع الدولي حشد دعمنا وتضامننا وراء الشعب الفلسطيني لمنع الضم، وهو ما يشكل خرقاً خطيراً للقانون الدولي وانتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرار 2334 (2016)، الذي يدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967 وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال. إن حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة مطلق في ميثاق الأمم المتحدة.

إن توسيع سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، يقوض حل الدولتين المتفق عليه دولياً. يبقى هدف تعايش إسرائيل و فلسطين جنب إلى جنب بسلام و أمن على حدود ما قبل عام 1967، مع القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، دون تغيير، لكنه غير محقق ومعرض لخطر كبير.

وتدعو اللجنة إسرائيل إلى الاستجابة لنداء الأمين العام الأخير بوقف عالمي لإطلاق النار. كما تدعو إسرائيل أيضاً إلى الاستجابة للمطالبة الطويلة الأمد بوقف إجراءاتها وممارساتها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، و وقف جميع التدابير الرامية إلى ترسيخ الاحتلال وضم الأراضي. كما تدعو اللجنة إسرائيل، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للسكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها، وتوفير المساعدة الإنسانية و توصيلها، بما في ذلك من منع لانتشار كوفيد-19.

نحن في الأمم المتحدة لدينا الأدوات اللازمة لكبح جماح العنف والظلم، و نسعى إلى السلام والعدالة والأمن للجميع. نحن ملتزمون بعدم استثناء أحد. بشكل لا يختلف عن مكافحة الوباء، يجب على كل منا - فردياً و جماعياً - أن نؤدي دورنا ونمنع الظلم الجسيم للاحتلال والضم. وتدعو اللجنة المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لخطر الضم.

نيويورك، 5 مايو 2020